مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 10/ العدد:02 (2020) ص 166-185

تنافسية القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني – حالة الجزائر-.

Competitiveness of the Industrial sector, and its Contribution to the national economy- case of Algeria-.

مهدي قيطون[1]*، اسماعيل بن ديلمي [2]
[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، guitounm@gmail.com
[2] جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر)، bendilmiismail@gmail.com

تاريخ الاستلام: 30-04-2020 | تاريخ القبول: 18-06-2020

ملخص
يهدف هذا البحث إلى تحليل وتبيان القدرة التنافسية للصناعة الوطنية ومدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال ابراز مدى مساهمة كل من قطاعي الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الميزان التجاري والتوظيف. وكشف تحليل تنافسية القطاع الصناعي في التعرف على أهم المسارات التي اتخذها الجهاز الانتاجي في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية المستغلة للقطاع الصناعي النصف، ويمكن القول أن الصناعة في الجزائر لا تعاني من نقص الامكانيات أو التجهيزات، ولكن تتحدد مشاكل الصناعة الوطنية في الادارة الرشيدة القادرة على تسيير القطاع وقيادته الى التميز وولوج الاسواق العالمية.
الكلمات المفتاحية: تنافسية، صناعة، صادرات، انتاجية.
تصنيفات JEL : B22، F160، L100 .

Abstract
The aim of this study is to analyze and demonstrate the competitiveness of the national industry and its contribution to the Algerian economy, by highlighting the contribution of both the manufacturing and extractive industries outside the hydrocarbons in the trade balance and employment.
The analysis of the competitiveness of the industrial sector allowed us to identify the most important steps taken by the production apparatus in Algeria during the period 2000-2016. The production capacity of the industry reached the half during the study period. It can be said that the industry in Algeria does not suffer from lack of potential or but the problems of the national industry are determined by good governance capable of leading the sector to excellence and access to world markets.
Keywords: Competitiveness; Industry; exportation; productivity.
JEL Classification Codes : B22, F160, L100.

* المؤلف المرسل

1- مقدمة

حظيت الصناعة في العديد من الاقتصاديات بأهمية بالغة، ويتجلى ذلك في التدفقات الرأسمالية الهائلة الموجهة إلى القطاع الانتاجي، والتي ساهمت في صعود بعض الاقتصاديات في درجات التنافسية الدولية، وتحقيق نقلة نوعية وحقيقية ضمن اقتصاداتها، أهمها تطوير تقنيات الإنتاج وتنويع المخرجات الصناعية، بالإضافة إلى نقل وتوطين التكنولوجيا، وتطوير المهارات والكفاءات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي. من ناحية أخرى شكلت التنمية الصناعية ومطلب تحسين أداء القطاع الصناعي في الجزائر محور اهتمام الدولة خلال عقود، وذلك من خلال عملها على رفع تنافسية الجهاز الانتاجي وصادرات السلع الصناعية، غير أن الصناعة الوطنية تواجه عدة تحديات تفرضها التغيرات الاقتصادية المتواترة، والتي تتطلب اصلاحات هيكلية، وتعديلات جوهرية في المنظومة الصناعية لتطوير تنافسيتها، على اعتبار توافر قدرات تمكنها من رفع مساهمة القيمة المضافة للقطاع في الناتج المحلي الاجمالي، وترقية النمط الانتاجي السائد؛ وفي ذات الاطار تبنت الحكومة استراتيجية للتنمية الصناعية تستهدف التكيف مع التحديات التي فرضها تفعيل برامج التنمية الاقتصادية، وعلى اعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000- 2016)، والتي تميزت بزيادة اسعار المواد الأولية المصدرة وتحسن التوازن على المستوى الكلي، وارتفاع الطلب الكلي، تحدد اشكالية البحث في التساؤل التالي:

- هل تساهم تنافسية الصناعة الوطنية والقيمة المضافة للقطاع في دعم الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث

. تحدد مساهمة القطاع الصناعي في الميزان التجاري والتوظيف تنافسية الصناعة الوطنية.

. أهداف البحث: من جملة الاهداف التي نسعى إليها من خلال هذا البحث ما يلي:

. محاولة تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر وأهم المؤشرات المحددة لها.

. الوقوف على مدى مساهمة القطاع الصناعي في الجزائر في الميزان التجاري والتوظيف.

. **منهجية البحث:** في إطار الالمام بكافة الجوانب المرتبطة بدراسة وتحليل الآثار المتعلقة بتغيرات مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"، ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب البحث، ومن خلال جمع البيانات الاحصائية اعتمدنا منهج التحليل لتفسير تغيرات تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر ومدى مساهمته في الميزان التجاري والتوظيف.

2- الأسس الفكرية للصناعة والتصنيع

بعد تمحور اهتمام الاقتصاديين على مواضيع التنمية والتخلف، إثر الحرب العالمية الثانية، برزت قضية التصنيع من خلال التصنيف المعتمد آنذاك أن البلدان المتخلفة هي التي تعاني من اختلال هيكلي ناتج عن التوجه الشديد للقوى العاملة إلى القطاع الزراعي المتميز بالإنتاجية المنخفضة، على خلاف القطاع الصناعي؛ وركزت مدارس التنمية على تحديث نظريات لوضع الأطر الممكنة لكيفية الانتقال إلى التصنيع في البلدان النامية، من خلال توظيف نظرية الدفعة القوية، نظرية استغلال فائض العمالة، ونظرية أقطاب النمو (كبداني، 2012، صفحة 26).

2-1 نظرية الدفعة القوية

أكد "رودان روزنشتاين" أن التنمية في الدول النامية تحدها قيود، وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، وبحسبه أن التقدم في عملية التنمية لن يحدث توسعا في السوق ولن يكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حد أدنى من الجهد الانمائي، ليتمكن الاقتصاد من الانطلاق من حالة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حد أدنى من الاستثمار، والذي سماه "الدفعة القوية"، قدر بنحو 13.2 % من الدخل الوطني خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا.

تعتمد نظرية "رودان" على التصنيع لدفع عجلة التنمية في البلدان النامية، واعتبره القطاع الذي يمكن أن يمتص البطالة باعتبار الزراعة تقليدية وغير متطورة، ولكي تنجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع من خلال توجيه الاستثمارات الضخمة في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي؛ ويعتقد "رودان" أن هذه الاستثمارات الضخمة يجب أن توجه إلى مجموعة من الصناعات تكون ذات مشاريع متكاملة على المستوى الأفقي

والمستوى العمودي، لتخفيض تكاليف الإنتاج خاصة في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد، وذلك دون الاستغناء على مشاريع الاستثمار في البنية التحتية لكفاءتها في جذب الاستثمار الأجنبي ووصول السلع المستوردة إلى كافة أنحاء البلد (كبداني، 2012، صفحة 35).

إن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل الوطني ومن ثم زيادة الميل الحدي في الادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلية الذي يكون للدولة دور مهم فيها خصوصا عملية التخطيط وتجسيد المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا متقدمة، يعجز المستثمر الخاص الخوض فيها في الدول النامية، وتتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة (كبداني، 2013، صفحة 63)، وهي:

- **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:** بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الاساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة انجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد المحققة.

- **عدم التجزئة في الطلب**: حيث أن المشاريع المتكاملة تخلق طلب متكامل، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.

- **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات:** حيث تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له وهو ما يشكل عائق لتنمية المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

تعرضت نظرية " رودان روزنشتاين" إلى العديد من الانتقادات، منها ان البلدان النامية تتميز بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس الأموال الضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الاطارات والبرامج العلمية المؤهلة لإدارة هذه المشاريع وهي غير متوفرة لديها؛ كما أن النظرية اهملت النشاط الزراعي الذي يمثل الميزة الرائدة في اقتصاديات الدول النامية التي اهتمت بالتصنيع في العقود

الأخيرة؛ في حين أن مشكلة السوق التي اعتقدها "رودان" لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم وحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفوراته الخارجية (كبداني، 2013، صفحة 63).

2-2 نظرية أقطاب النمو

تمثل التنمية القطبية مرجعية هامة في الانطلاق الاقتصادي المراد تحقيقه ضمن إطار جغرافي محدد، وتعتبر أفكار "بيرو" الذي أسس نظرية أقطاب النمو، والتي تضمنها بحثه حول "مفهوم أقطاب النمو "في سنة 1955، وبرز أثرها ضمن السياسات التنموية لمجموعة من الاقتصاديات الدولية، وتعرض مفهوم القطبية الاقليمية للتحديث من طرف عدة باحثين أبرزهم" هيرشمان" الذي اعتمد فرضيات نظرية "أقطاب النمو" كتمهيد لنظرية "التنمية غير المتوازنة"؛ ويرى "هيرشمان" أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تتضمن عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وعليه يكون أثرها عبر قنوات تمس زوايا الاقتصاد (Fererra, 2005, p. 161).

قدم "Boudeville" في سنة 1957 مفهوم لقطب النمو الاقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها، وحسب Adam-Kane & lim (2011) يعرف قطب النمو "باقتصاد محلي وغالبا ما يعبر عنه بعملية الاستقطاب والتراكم الرأسمالي على المستوى الاقليمي"؛ ويتمحور قطب النمو حول العناصر التالية (كبداني، 2013، صفحة 66):

1-2-2 الصناعات المحركة والصناعات الأم

تشكل ضرورة احتواء قطب أو مركز النمو على مؤسسات وصناعات قائدة ترتبط مباشرة بالوحدات الاقتصادية الموجودة في المحيط الاقتصادي، وترتبط بمدى توافر الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، والهياكل الأساسية للبنية التحتية من طرق ومواصلات وشبكات اتصالات. وتكمن أفضل استراتيجية لأقطاب النمو في عدم الارتكاز على نوع محدد من الصناعة لتجنب الصدمات التي قد تجعل القطب غير مستقر. وتتميز الصناعات المحركة بما يلي:

- صناعات حديثة وحركية، ذات كثافة عالية من التقدم التقني، تعمل على تنمية المحيط الاقتصادي بصورة شاملة، ويتطلب ذلك توافر الموارد ومرونتها وهذا بسبب الطلب المتزايد والواسع على منتجاتها؛

- وجود علاقة تبادلية مع الصناعة الأخرى المتوطنة في الاقليم، بحيث تستفيد من منتجاتها المصنعة أو نصف المصنعة، أو الآلات والمنتجات الجاهزة أو نصف الجاهزة؛

- القدرة على النمو والتوسع لتأسيس الميزة القائدة للتنمية في المحيط الاقتصادي.

2-2-2 آثار الاستقطاب

يمكن اجمال الاستقطاب في القوى التي تمارسها أقطاب النمو، والتي تنطلق من المؤسسة الرائدة أو الصناعة القائدة وتمارس آثارها تجاه مؤسسات وصناعات أخرى، ويؤكد "بيرو "حقيقة كون أن بعض الصناعات تكون قاطرة لغيرها، من خلال ممارسة تأثيرها في رفع معدل الانتاج والانتاجية للوحدات الاقتصادية البسيطة أو ذات العلاقة، كما تمارس عليها آثار الحجم بواسطة الطلب الإضافي الذي توجهه إلى الصناعات التابعة، وبالتالي المساهمة في تحقيق الطلب خلال فترة معينة وتخفيف الضغط على القطاعات القائدة (قواوسي، 2012، صفحة 36)؛ وبشكل عام يكون لقيام قطب للنمو آثار ونتائج، أهمها:

- المزايا الاقتصادية التي توفرها المؤسسة مثل تخفيض تكلفة الانتاج بسبب التخصص في العمل؛

- المزايا الاقتصادية التي توفرها الصناعة الأم مثل تخفيض تكلفة الإنتاج وتوفير اليد العاملة الفنية المؤهلة، ومرونة تبادل المواد الأولية، والاستغلال الأمثل للمخرجات الصناعية؛

- تؤدي الاستثمارات المحققة إلى إعادة توزيع المداخيل وتخصيص الموارد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب، وفي حالة عدم استجابة العرض

للطلب المتزايد وهي حالة غالبا تميز الاقتصاديات النامية ضعيفة التنافسية، فيكون الاستيراد أهم منفذ لتحقيق التوازن؛

- ضرورة تحقيق التوازن القطاعي، حيث يؤدي النشاط الاقتصادي للأقطاب الصناعية إلى ظهور بعض التكاليف الاجتماعية والبيئية، من هنا يجب الحرص على تحقيق تنمية متوازنة في جميع مراحل النمو الاقتصادي للبلد؛

- يساهم قطب النمو على إحداث التنمية الجهوية لبعض مناطق البلد، مما يشكل جملة من الفوارق الاجتماعية بين المحيط الاقتصادي لقطب النمو وخارجه.

أدى إخفاق الاستراتيجية الصناعية التي اعتمدتها الدول النامية، بالاتجاه نحو نمط معين يرتكز على الانتاج الزراعي كنموذج "ريتشاردسون" لأقطاب النمو، والذي يتضمن اتجاهين: الأول يعتمد النشاط الزراعي كبديل عن الاستحداث الصناعي؛ فيما يتمثل الاتجاه الثاني بالاعتماد على القدرة التنموية لأقطاب النمو في القمة نزولا إلى مراكز الخدمات، حيث يأمل في تحقيق التنمية المكانية في الوسط الإقليمي (عناني، 2006، صفحة 37).

3-2 نظرية استغلال فائض العمالة

يعتبر نموذج "A. Lewis" من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، حيث تركز على التغير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يستقر عند مستوى الكفاف، وأصبحت نظرية عامة في التنمية الاقتصادي قائمة على فائض العمالة في بلدان العالم الثالث خلال الستينيات والسبعينيات، ولا تزال بعض الدول متمسكة به خصوصا دول أمريكا اللاتينية. ويتكون نموذج " Lewis" في الاقتصاديات المتخلفة من قطاعين، القطاع الزراعي التقليدي الذي يتميز بكثافة اليد العاملة، مما يجعل الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تؤول إلى الصفر، وهي الحالة التي يصنفها "Lewis" بفائض العاملة الممكن سحبها دون خسائر في الناتج مع تحقيق انتاجية عالية فيه؛ والقطاع الصناعي الحضري الحديث الذي تتحول العمالة الزائدة إليه، حيث

تكون انتاجية العمل والأجور مرتفعة بمعدل ثابت (يفترضها "Lewis" بـ 30 % حتى تسمح للعمال بالقطاع الزراعي بالانتقال إلى القطاع الصناعي)، مما يؤدي إلى توسع الإنتاج الصناعي وزيادة الأرباح التي يعاد استثمارها في الصناعة، مما ينتج عنه زيادة مستوى الإنتاجية والتشغيل، ما يضمن استمرارية انتقال العمال نحوها، وتحدث التنمية بسبب التغير الهيكلي في الاقتصاد (القريشي، 2007، صفحة 102).

يتميز قطاع الزراعة التقليدي حسب "Lewis" بالكثافة العمالية، حيث قدرها بحوالي 80 %إلى 90 %من السكان، وذلك وفق فرضيتين، هما (القريشي، 2007، صفحة 103):

- أن فائض العمالة في القطاع الزراعي يؤدي إلى مشاركة غالبية الأسر بأحجامها المختلفة في النشاط الزراعي ما يجعل من الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تؤول إلى الصفر؛
- جميع العمال في القطاع الزراعي يشاركون بالتساوي في خلق الناتج، مما يجعل الأجر في القطاع الزراعي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل وليس بالإنتاجية الحدية.

يعتبر نموذج "Lewis" أقرب النماذج العملية للتطبيق كون البلدان المتقدمة مرت بنفس تلك المراحل، إلا أن النموذج لا يتناسب مع المنظومة الاقتصادية والمؤسساتية للدول النامية، لتضمنه ثلاث علل؛ أولاها: أن النموذج يفترض ضمنيا أن معدل نمو العمالة والتشغيل في القطاع الصناعي الحديث يتناسب مع معدل تراكم رأس المال فيه، والتساؤل الذي يطرح هنا حول امكانية استثمار الأرباح في أجهزة وآلات كثيفة رأس المال وموفرة لعنصر العمل، كتلك التي تستخدم تكنولوجيا عالية الأداء مع الاستغناء عن التوظيف، وهي الحالة التي تؤدي إلى زيادة الناتج مع ثبات نسبي لقوة العمل، وبالتالي لا يتحرك منحنى الطلب على العمل نحو الخارج (حالة التوسع)؛ أما العلة الثانية فتكمن في عدم صحة فرضية وجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الزراعي وتوظيف كامل في القطاع الصناعي الحديث، فالبلدان النامية تعاني من بطالة عالية في القطاع الصناعي ، وبطالة مقنعة في القطاع الزراعي، حيث أن البطالة في القطاع الصناعي تكون أعلى من القطاع الزراعي بالرغم من وجود مواسم يقل فيه الطلب على العمالة في القطاع

الزراعي، وهو عكس ما افترضه "Lewis"؛ والثالثة، أن مستويات الأجور الحقيقية في القطاع الصناعي لا تبقى ثابتة كما افترضها "Lewis" بل تتزايد بوتيرة أكبر من نظيرتها في القطاع الزراعي (كبداني، 2012، صفحة 142).

تضمنت نظرية الدفعة القوية، ونظرية استغلال فائض العمالة، ونظرية أقطاب النمو، اهم التصورات التي اعتمدها الاقتصاديين في الانتقال إلى تطبيق الاقتصاد الصناعي في البلدان النامية، غير أن تطبيقه في الواقع يتطلب تغييرا عميقا في اطروحاتها ودراسة كاملة لمتطلبات التنمية الصناعية الحديثة في الدول النامية. في معظم الأحيان تصاغ النظريات والنصائح للبلدان النامية من طرف البلدان المتقدمة لتحقيق التنمية المنشودة، غير أن هذا الأمر حسب مفكري التبعية الدولية يعد محاولة لإبقائها في دائرة التخلف، وهو ما يسمى بنموذج "المثال الكاذب" حيث النصائح مغلوطة وغير مناسبة، من خلال عرضهم لنماذج اقتصادية قياسية تقود غالبا إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة (القريشي، 2007، صفحة 115)

3- تنافسية الصناعة الوطنية في الجزائر خلال الفترة "2000-2016."

يتضمن التقرير السنوي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية لسنتي 2014 و2016 مؤشر لتحليل تنافسية القطاع الصناعي " **C**ompetitive **I**ndustrial **P**erformance: C.I.P"على المستوى الدولي، ويعتمد في ذلك على مؤشر مركب من ثمانية مقاييس ومؤشرات فرعية مجمعة وفق ثلاثة أبعاد، يتعلق البعد الأول بقدرة الاقتصاد على انتاج وتصدير السلع المصنعة (يعتبر البعد الأول ذو علاقة بمؤشر الميزة النسبية الظاهرة، الذي تطرق له "Balassa" في تحليله للقدرة التصديرية للبلد)؛ في حين يغطي البعد الثاني مستوى اعتماد التكنولوجيا الحديثة في السلسلة الإنتاجية للبلد؛ أما البعد الثالث فيعكس مستوى تأثير القطاع الصناعي للبلد في سلسلة الإنتاج العالمية من حيث نسب القيمة المضافة والتصدير .ومن خلال الجدول التالي نتطرق لرصيد وترتيب الاقتصاد الوطني وفق مؤشر "C.I.P".

الجدول 1

ترتيب ورصيد الاقتصاد الوطني وفق مؤشر التنافسية الصناعية العالمي لسنتي 2014 و2016.

البلد	مؤشر سنة 2014		مؤشر سنة 2016	
	الترتيب العالمي	الرصيد	الترتيب العالمي	الرصيد
الجزائر	88	0.024	94	0.0149

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

.(Upadhyaya & Yeganeh, 2015)

.(Cortez, 2017)

يبين الجدول رقم (01) رصيد القطاع الصناعي المحلي ضمن مؤشر التنافسية الصناعية بـ 0.0223 بمرتبة 88 سنة 2014، في حين تمركز في المرتبة 94 من أصل 144 دولة سنة 2016، برصيد 0.0149 سنة 2016، ويرجع الترتيب المتأخر للقطاع الصناعي في الجزائر وفق مؤشر "C.I.P" إلى اعتماده المطلق على الموارد الطبيعية وتحويلها، بالإضافة إلى تدني اعتماد التكنولوجيات الحديثة في سلسة الانتاج، حيث بلغت نسبة الاستخدام للتقنية المنخفضة 0.2 %، في حين بلغ معدل استخدام التقنية المتوسطة في الصناعة الوطنية 1.8 % ،في انعدام تام للتقنيات عالية التطور. من ناحية أخرى ترتكز دراسة تنافسية القطاع الصناعي على تحليل تغيرات معدل استغلال القدرة على الإنتاج (***T**aux d'**U**tilisation des **C**apacités de **P**roduction:* T.U.C)، والذي يبين الفارق بين القدرة الفعلية للقطاع الصناعي والقدرة المستغلة للإنتاج. نظريا، تشكل القدرة القصوى للإنتاج، مخرجات الآلات الصناعية خلال فترة زمنية من الاستغلال الأمثل للإمكانيات، وفق الحدود التقنية؛ وبالتالي يعكس المؤشر قدرة القطاع الصناعي على تلبية الطلب الداخلي، أو مدى ضعف هذا الأخير؛ كما يعتبر المعدل من اهم المؤشرات لتحليل العجز في المجاميع الاقتصادية الكلية، وخاصة الجهاز الانتاجي، حيث يكشف عن مدى تأثير الصدمات الخارجية على القطاع الصناعي. وفيما يلي نتطرق لتغيرات المعدل السنوي لاستغلال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي في الجزائر.

الجدول 02

تطور المعدل السنوي لاستغلال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي خلال الفترة "2000-2016". الوحدة: نسبة مئوية (%).

السنوات	قطاع الصناعة التحويلية	إجمالي القطاع الصناعي
2000	47.8	4.3.4
2001	48	43.6
2002	51	46.4
2003	50.5	45.3
2004	50	45.8
2005	48.3	46.7
2006	47.1	53.5
2007	46.1	53.7
2008	45.7	52.8
2009	49.8	56.2
2010	47.5	54.5
2011	47.2	54.2
2012	50.2	53.7
2013	50.5	54.4
2014	47.7	54.4
2015	50.7	57.4
2016	55.3	61

. المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

(Office national des statistiques, 2010, p. 5)

(Office national des statistiques, 2017, p. 29)

يبين الجدول رقم (02) القدرة الاجمالية المستغلة للقطاع الصناعي حيث سجلت سنة 2000 نسبة 43.4 % لتحافظ على وتيرة متزايدة لغاية سنة 2008 حيث تراجعت قدرة الاستغلال بنسبة 1.12 %، لتبلغ أقصى قيمة بـــ 61 % سنة 2016؛ في حين أن معدل القدرة المستغلة في قطاع الصناعة التحويلية شهد تذبذب خلال الفترة 2000-2016، كما ان القدرة الإنتاجية لقطاع الصناعة التحويلية لم تتجاوز النصف (50 %) لغاية 2016 بمعدل 55.3 % وهو ما يدل على تدني القدرات المستغلة في الصناعة الوطنية، في حين بلغ المعدل 96.8 %، 93.4 %، 90.8% للسنوات، 2014، 2015، 2016، على الترتيب في قطاع المحروقات. ويتحدد معدل القدرة على الإنتاج في القطاع الصناعي وفق عدة عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة، فنمو الطلب على المنتجات الصناعية المصنعة ونصف المصنعة يساهم في زيادة معدل القدرة الإنتاجية للقطاع،

وكذلك انتاجية العاملين التي تتأثر ببرامج التكوين والتأهيل، بالإضافة إلى تطوير النسيج الصناعي وادماج التقنيات المتطورة.

1-3 مساهمة الصناعة التحويلية في الميزان التجاري

أشارت الدراسات الحديثة إلى ضرورة التغير (التحول الهيكلي)، أي التحول من أنشطة منخفضة الانتاجية إلى أنشطة عالية الانتاجية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريع ومرتفع ومستدام، نظرا لأن زيادة نسبة الصناعة التحويلية في الصادرات السلعية وتزايد معدلات نموها تحقق نموا اقتصاديا مرتفعا، كما أن هذا التغير ليس ضروريا فقط لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وانما لتخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص التوظيف وذلك بتحقيق التكامل ورفع معدلات نمو الانتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، وتنمية فرص العمل في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات (حسان و حداد، 2016). ويوضح الجدول التالي تطور الصادرات والواردات للصناعة التحويلية خلال الفترة (2004- 2014).

الجدول 3

نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الصادرات والواردات خلال الفترة "2004-2014". الوحدة: مليار دج.

السنوات	واردات قطاع الصناعة التحويلية	صادرات قطاع الصناعة التحويلية
2004	1125.3	447.4
2005	1288.7	599.3
2006	1258.2	658.02
2007	1671.8	787.6
2008	2178.9	938.5
2009	2541.8	685.3
2010	2422.7	1123.7
2011	2919.7	1350.9
2012	3136.6	1310.9
2013	1573.8	1301.9
2014	4026.3	1002.3

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

. (Office national des statistiques, 2010, p. 22)

(Office national des statistiques, 2017, p. 98)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن صادرات قطاع الصناعة التحويلية بلغت إجمالي قدره 102 الف مليار دج (حوالي 102 مليار دولار) خلال الفترة (2004-

2014)، وعرفت هذه الفترة وتيرة تنازلية في نمو قيمة الصادرات لقطاع الصناعة التحويلية، وذلك بسبب عملية إعادة هيكلة القطاع الصناعي وخوصصة العديد من المؤسسات الصناعية العمومية ما أدى لتراجع الانتاج في الصناعة التحويلية، ورغم ذلك فإن الفترة (2010-2014) تميزت بمعدل تصدير أكبر من الفترة (2004-2008)، حيث بلغت صادرات قطاع الصناعة التحويلية أعلى قيمة لها بـــ 1.35مليار دج سنة 2011 بنسبة 1.7 % من إجمالي الصادرات الكلية للبلد، لتأخذ منحنى تنازلي إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت حوالي 1.002 مليار دج ، ما يفسر ضعف شديد لتنافسية الانتاج الصناعي وعجز كبير لقطاع الصناعة التحويلية في تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني فضلا عن التصدير. كما يبين الجدول رقم (02) الاعتماد الشديد على المنتجات المستوردة، حيث بلغت واردات قطاع الصناعة التحويلية سنة 2014 قيمة قصوى بـــ 4026.3 مليار دج بنسبة بلغت 81 % من الواردات الكلية للبلد، وبلغ نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الواردات 24143.8 مليار دج (حوالي 241 مليار دولار) خلال الفترة "2004-2014"؛ وتتكون واردات الصناعة التحويلية من أكثر من 52 منتج رئيسي لتموين القطاعات الفرعية، حيث احتل قطاع الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية الصدارة بنسبة 60 % من واردات الصناعة التحويلية خلال الفترة 2004-2014، في حين تمركزت الصناعة الكيمائية، البلاستيك والمطاط في المرتبة الثانية بنسبة 13.8 % خلال نفس الفترة؛ من ناحية أخرى يرجع الارتفاع الكبير في واردات الصناعة التحويلية باعتماد السلاسل الانتاجية لبعض القطاعات الفرعية (الصناعة الالكترونية، الصناعة الالكترومنزلية، الصناعة الميكانيكية (صناعة السيارات)) على أنظمة المنتج المفكك كليا " ***CKD*** *Complete Knock Down:* **"** و المنتج المفكك جزئيا "***SKD*: *Semi Knocked Down*** "، والتي تعتمد على استيراد قطع غيار في اطار مشاريع صناعية لتركيب منتجات نهائية، وتستفيد هذه الأنظمة من تخفيضات التعريفة الجمركية أقرت ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

2-3 مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الميزان التجاري

اعتمدت الدولة سنة 2015 استراتيجية في اطار ترقية الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على (Ministere de l'industrie et des mines, 2015):

- **ترقية الجهاز الانتاجي للصناعة الاستخراجية الوطنية:** ويتطلب ذلك تكثيف النسيج الصناعي، بالإضافة إلى تنظيم الفروع التي تكتنف المخرجات ذات القيمة المضافة العالية، وتعتمد في ذلك على آليات وميكانيزمات منها اعادة تقييم وعصرنة الامكانيات الصناعية الوطنية؛ والعمل على اعادة تموقع المؤسسات العمومية من خلال ادماج نشاط البحث والتطوير والاعتماد على البحث العلمي ودعم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع فرص المناولة الصناعية؛ بالإضافة إلى بعث مشاريع للاستكشاف ودراسة مكامن الخامات المعدنية، وذلك لدعم الدراسات الجيوفيزيائية المتوفرة.
- **ترقية وتطوير التنافسية الصناعية**: وتعتمد الاستراتيجية في سبيل بلوغ ذلك ثلاثة آليات هي: ترقية الإنتاجية لمواجهة التنافسية العالمية؛ وضع أجهزة مرافقة للمؤسسات وذلك لضمان فعالية المنظومة الادارية، وتحيين الهياكل المحلية لمرافقة المؤسسات.
- **تعزيز الحوافز الاستثمارية للصناعة الاستخراجية:** وذلك من خلال خلق محيط عملي ومؤسساتي يتوافق ومتطلبات تنمية وتحفيز الاستثمار، من خلال العمل على زيادة العرض كما ونوعا للعقار المخصص للاستغلال، وتعديل المنظومة التشريعية للاستثمارات الصناعية.

تعتمد الاستراتيجية المتبناة على ترقية وتوسيع قدرات الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات، وتوسيع قدرة القطاع المحلي على احلال الواردات، غير أن ادماج مخرجات الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات ضمن مسعى تنويع الصادرات الوطنية، يطرح أكثر من تساؤل حول جدوى تثمين الموارد الطبيعية؛ حيث اعتمدت العديد من الدول صيغ مختلفة للحد من صادرات المواد الأولية، خاصة الدول الكبرى التي تسيطر على نسب معتبرة من الاسواق العالمية، من خلال فرض نسب عالية من العوائق الجبائية والتعريفات الجمركية على صادرات المعادن الخام أو تقييد الكميات المخصصة للتصدير (Fung & Korinek, 2013). وفيما يلي نتطرق لمساهمة الصناعة الاستخراجية في الميزان التجاري في الجزائر.

الجدول 03

نصيب قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات من الصادرات والواردات خلال الفترة "2000-2016 ". الوحدة: مليار دج

السنوات	واردات قطاع الصناعة التحويلية	صادرات قطاع الصناعة التحويلية
2000	3.7	1.8
2001	6.4	1.8
2002	7.8	1.9
2003	6.4	1.0
2004	11.1	2.0
2005	18.7	1.7
2006	20.5	2.8
2007	21.8	4.2
2008	26.07	9.8
2009	25.4	7.8
2010	29.5	4.0
2011	31.0	9.8
2012	12.5	12.04
2013	12.24	7.83
2014	14.67	7.88

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

(Office national des statistiques, 2010, p. 22)

(Office national des statistiques, 2017, p. 98)

تمثل المواد الأولية (الفحم، الحديد، المعادن غير الحديدية، الملح، الفوسفات) من أهم صادرات الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الجزائر، والتي بلغت أعلى قيمة لها من خلال الجدول رقم (03) بـ 12 مليار دج سنة 2012، وذلك ضمن وتيرة متذبذبة خلال الفترة "2000-2014"، وبالنسبة للواردات فسجلت أقصى قيمة سنة 2011 بـ 31 مليار دج بعجز سنوي للصناعة الاستخراجية قدره 21.2 مليار دج، ليبلغ الأخير حوالي 07 مليار دج سنة 2014، كتفسير واضح لتدني تنافسية الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد الوطني. ويشكل مجموع العوامل التكنولوجية والتسهيلات في مجال العملية التصنيعية ، بالإضافة إلى توفر عناصر الإنتاج والكفاءة في استخدامها، والموقع الجغرافي، محددات لتنافسية الصادرات الصناعية (زرقين، 2008)، ذلك أن ضعف تنافسية الصادرات الصناعية في الاقتصاد الوطني يرجع إلى مجموع عوامل نذكر منها (زرقين، 2008):

- **العوامل الداخلية:** تعد العملية التصديرية منظومة متكاملة من معلومات، واستثمار، وتمويل، واستيراد وتصنيع، وبنية اساسية، وتعامل مع مختلف الهيئات ذات العلاقة، لذلك فإن المنتج لم يعد يعتمد على المزايا النسبية في التصدير، وإنما انتقل إلى الاعتماد على مزايا مكتسبة بفعل العوامل التي تؤهله إلى المزايا التنافسية حتى يتمكن من ولوج الأسواق الخارجية. وباعتبار تأثير المشاكل الإنتاجية على الصادرات الصناعية، تشكل مكونات السياسة الاقتصادية ارهاصات سلبية على غرار: التعريفات الجمركية، وارتفاع نسب الضرائب على ارباح الشركات؛ كذلك العوامل المتعلقة بحجم الإنتاج وتكلفته، وجودة المخرجات، حيث يرتكز الطلب الفعال للصادرات الصناعية الوطنية على تحقيق متطلبات الجودة الشاملة، ومدى فاعلية ادارتها من قبل المؤسسات الصناعية الوطنية.

- **العوامل الخارجية:** شكل غياب الدراسات وعدم توافر المعلومات عن الأسواق الخارجية من اهم المشاكل التي تواجه الصادرات الوطنية، كما أن الظروف المتغيرة بالأسواق الخارجية، خاصة المتعلقة بالمنافسة الحادة والمعتمدة على عاملي الأسعار والجودة، بالإضافة الى السياسات الحمائية، ومشاكل التسويق، أدت بالإجمال إلى قصور في استراتيجية دعم الصادرات الصناعية وعدم القدرة على تقييم الفرص والتنبؤ بالطلب، ومن ثم تحديد الأهداف ورسم السياسات التصديرية.

3-3 مساهمة القطاع الصناعي في التوظيف

تواجه السياسة الاقتصادية عائق التقدير الكمي لمشكلة البطالة، فتحديد المعدلات الفعلية للبطالة يقتضي القيام بتقديرات فصلية لحجم القوة العاملة وفئاتها المختلفة، والعوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية لهذه الفئات[1]؛ وتطرق الباحثان "مبروك رايس "و"عبد الحق رايس" في بحث لهما حول "دور القطاعات الاقتصادية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر"، لدراسة احصائية لمدى مساهمة القطاعات الاقتصادية القائدة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة "2003-2014"، وانطلق الباحثان على اساس فرضية وجود تأثير معنوي لقطاع الصناعة على معدلات البطالة في الجزائر، وتوصلا إلى عدم وجود أثر معنوي لقطاع الصناعة على معدلات البطالة في الجزائر، وأن التغيرات في قطاعي البناء والأشغال العمومية يفسران نسبة 82.2 % من التغير في

حجم البطالة في الاقتصاد الوطني (رايس و رايس، 2017). ومن خلال الشكل التالي نتطرق لمساهمة القطاع الصناعي في التوظيف في الجزائر.

الشكل 1

تطور اليد العاملة في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"

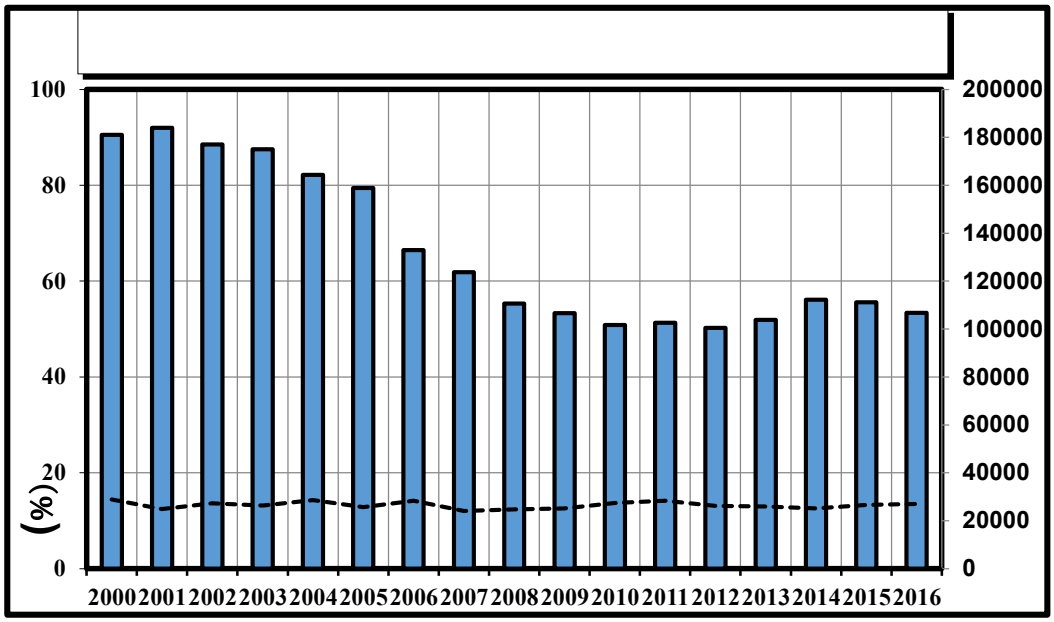

. **المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2020/03/15.

يبين الشكل رقم (01) تغيرات اليد العاملة لقطاع الصناعة التحويلية العمومي (خارج قطاع المحروقات، الطاقة والمناجم) خلال الفترة "2000-2016"، حيث نلاحظ تراجع اجمالي اليد العاملة في القطاع الصناعي خلال الفترة "2000-2016" بـ 58.98%، حيث فقد القطاع ما يفوق 74 ألف 74244 منصب عمل خلال نفس الفترة، ويبين الشكل رقم (04) تدني مساهمة القطاع في اجمالي التوظيف في الاقتصاد الوطني حيث لم تتجاوز نسبة التوظيف في قطاع الصناعة التحويلية العمومي 14.5 %إلى اجمالي اليد العاملة في الجزائر.

4- خاتمة

سمح تحليل تنافسية القطاع الصناعي في التعرف على أهم المسارات التي اتخذها الجهاز الانتاجي في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية المستغلة للقطاع الصناعي النصف وذلك طيلة فترة الدراسة، ومنه يمكن القول أن الصناعة في الجزائر لا تعاني من نقص الامكانيات أو التجهيزات، ولكن تتحدد مشاكل الصناعة الوطنية في الادارة الرشيدة القادرة على تسيير القطاع وقيادته الى التميز وولوج الاسواق العالمية؛ حيث كشفت مؤشرات التنافسية الترتيب العالمي للصناعة الوطنية، والذي يصنف ضمن المراتب المتأخرة وذلك لتدني اعتماد التكنولوجيا وضعف تأثير المخرجات الصناعية الوطنية على سلسلة الانتاج العالمية وهو ما يفند فرضية البحث؛ وفي ذات الاطار عملت الحكومة على تحديد الأطر العامة لتوجهات المنظومة الصناعية في الاقتصاد الوطني من خلال تبنيها لاستراتيجية التنمية الصناعية سنة "2008" لإعادة تصحيح مسار القطاع الصناعي ، كضرورة فرضتها المتطلبات الاقتصادية على المستوى المحلي لتطوير الصناعة المحلية وترقية الصادرات الوطنية.

يعتبر النسيج الصناعي العمومي الركيزة الأساسية للصناعة الوطنية بما يفوق 90% من المؤسسات الصناعية في الفروع الكبرى (الصناعة الاستخراجية، الصناعة التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والميكانيكية) وهو ما يعكس توجه رأس المال الخاص نحو الصناعات ذات التكلفة والانتاجية المتدنية، ويعكس ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي عدم فعالية الاستراتيجية المتبناة لتحسين التنافسية وترقية أداء القطاع؛ كما يشكل تبني الحكومة لاستراتيجية "نبني" سنة 2016 كمخطط استعجالي، خير دليل على عدم قدرة الحكومة على تأطير النشاط الانتاجي في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يشكل ضرورة لوضع منظومة متكاملة الأطراف تعمل على اعتماد المعايير العالمية للجودة وتحفيز القطاع الخاص لتفعيل متطلباتها، مع ضرورة المرافقة والمراقبة الدائمة، لغرض توجيه الاستهلاك المحلي نحو المنتجات الوطنية، بالإضافة لحتمية ربط النشاط العلمي بالمحيط الاقتصادي، وتحفيز الاطارات والمواهب على الابتكار وترقية نشاط البحث والتطوير، بما يخدم الصناعة الوطنية ويوفر بدائل عن مخرجات السوق الأجنبية.

5- قائمة المراجع

Fererra, J. (2005). Notes sur les poles de croissance et leles strategies territoriales au Quebec. *Revue canadienne des sciences reginales*, 161.

Fung, K., & Korinek, J. (2013, juillet). Aspects economiques des restrictions a l'exportation de matiers premiers industrielles. *document de travail de l'OECD sur la politique commercial, 155*, p. 08. Consulté le 04 01, 2020, sur oecd.org/trade

Ministere de l'industrie et des mines. (2015). *Politique gouvernementale dans le domain de l'industrie et des mines.* Alger: Ministere de l'industrie et des mines.

Office national des statistiques. (2010). *l'activité industrielle de 1999 a 2009, Collection statistiques N° 152, Serie E : statistiques économiques.* Alger.

Office national des statistiques. (2017). *l'activité industrielle de 2006 a 2016, Collection statistiques N° 206, Serie E : statistiques économiques.* Alge.

سيد أحمد كبداني. (2013). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية). *أطروحة دكتوراه*. تلمسان: جامعة تلمسان.

عبد المومن قواوسي. (2012). اثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010. *مذكرة ماجستير*. باتنة: جامعة باتنة.

عبود زرقين. (2008). *تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري*. الجزائر: جامعة الجزائر.

ليندة حسان، و محمد حداد. (2016). آليات النهوض بالصناعات التحويلية كمدخل لتسريع النمو الاقتصادي وانعاش الصادرات خارج المحروقات -دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 20*(2)، 191-215.

مبروك رايس، و عبد الحق رايس. (جوان, 2017). دور القطاعات الاقتصادية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر -دراسة قياسية لقطاع الزراعة، الصناعة، الاشغال العمومية والتجارية للفترة 2003-2014. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 7*(3)، 220-235. تاريخ الاسترداد 14 3, 2020، من www.asjp.cerist.dz/en/article/33197

محمد كبداني. (2012). التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية. *الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة*، (صفحة 26). مستغانم.

مدحت القريشي. (2007). *التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات*. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

معتصم يونس عبد الرزاق عناني. (2006). التخطيط لتطوير اقليم الشعراوية في شمال محافظة طولكرم. *مذكرة ماجستير*. نابلس: جامعة نابلس.